جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٩٢)

اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر
(التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)

يونيه ٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته في خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذي القرار وللمتخصصين وذوى الاهتمام .

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الاستعانة ببعض الخبرات من ذوى الثقة من خارجه في دراسة الموضوعات التي تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد في خطة بحوثه السنوية .

ولا يسعنا إلا أن نتمنى لقارئ هذه السلسلة مزيداً من الاستفادة والإسهام في إثراء وتطوير الجهود البحثية من خلال التعليقات الرصينة بما يخدم قضايا تنمية ورخاء وطننا الحبيب مصر .

وندعو الله أن يكون هذا العمل قد اخرج في أحسن صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق ..

مدير المعهد

(أ.د / علا سليمان الحكيم)

ملخص البحث
(اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية)

اللامركزية هى مفهوم واسع، وأسلوب من أساليب التنظيم والإدارة تهدف إلى إعطاء قدر من الصلاحيات لأجهزة محلية بالقدر الذى يتلائم مع مسئولياتها والأهداف التى من أجلها أنشئت. تقترن اللامركزية بنقل بعض السلطات الإدارية والفنية من السلطة المركزية إلى السلطات المحلية لتتولى إدارة الشئون المحلية بشكل كلى أو جزئى.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على نظام الإدارة البيئية فى مصر وهل تتوافق الاستثمارات الحكومية المعتمدة فى الأنشطة التى تؤثر على حماية البيئة بشكل مباشر فى الأقاليم المختلفة مع المشاكل والقضايا البيئية بكل فرع من فروع الجهاز ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

١- التعرف على الإطار المؤسسى للإدارة البيئية فى مصر والأدوار والمسئوليات على المستويات المختلفة.

٢- التعرف على الاستثمارات الحكومية المعتمدة على المستوى الاجمالى وتوزيعها على المحافظات وفروع الجهاز المختلفة.

٣- التعرف على القضايا البيئية، والاستثمارات الحكومية المعتمدة لمواجهتها.

٤- تحديد مدى الارتباط بين هذه القضايا والاستثمارات الحكومية فى الأقاليم المختلفة

اشتمل البحث على أربعة فصول:

الفصل الأول: تناول الإطار المؤسسى للإدارة البيئية فى مصر والأدوار والمسئوليات على المستويات المختلفة. وقد تبين أن جهاز شئون البيئة منذ نشأته وفقا للمادة الثانية من القانون ١٩٩٤/٤ يطبق استراتيجية لامركزية لإدارة شئون البيئة فى مصر وتم إنشاء وتجهيز ثمانية فروع للجهاز بجميع محافظات مصر، تعمل بالتعاون مع مكاتب شئون البيئة بكل محافظة. تتبع الفروع فنيا وإداريا جهاز شئون البيئة مباشرة أما مكاتب شئون البيئة بالمحافظات فتتبع إداريا المحافظة مباشرة وفنيا جهاز شئون البيئة.

الفصل الثانى: فقد تناول الاستثمارات الحكومية الإجمالية والبيئية للسنوات البيئية خلال الفترة من ١٩٩٨/٩٧ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وتوزيعها على المحافظات والأقاليم التى تتبعها فروع الجهاز الثمانية. وقد تبين ما يلى:

بالنسبة للاستثمارات الإجمالية: تذبذبت جملة الاستثمارات ومتوسط نصيب الفرد منها لجميع الأقاليم.

بالنسبة للاستثمارات البيئية: تم تحديد الأنشطة ذات التأثير المباشر على البيئة وتم تحديد الاستثمارات الحكومية لها خلال نفس الفترة الزمنية وتبين تفاوت متوسط نصيب الفرد من هذه الاستثمارات للمحافظات والأقاليم المختلفة.

الفصل الثالث: تناول بعض قضايا البيئة والاستثمارات لمواجهتها خلال الفترة من ٢٠٠٣/٢٠٠٢ – ٢٠٠٦/٢٠٠٥. وقد تناول هذا الفصل بعض قضايا البيئة ذات الأهمية فى مصر (موارد المياه، مياه البحار والشواطئ– الموارد الأرضية، نوعية الهواء وقضية المخلفات الصلبة). ثم تم عرض وتحليل الاستثمارات الحكومية المعتمدة لعدد من الأنشطة ذات العلاقة بهذه القضايا.

الفصل الرابع: خاص بنتائج الدراسة والتى يمكن تلخيصها فيما يلى:

١- اللامركزية المطبقة بالنسبة للإدارة البيئية فى مصر هى لامركزية مؤسسة إدارية فنية وليست لامركزية مالية.

٢- توزيع الاستثمارات الحكومية المرتبطة بقضايا البيئة بشكل مباشر تتوزع تنازليا بين الأقاليم (فروع الجهاز) كما يلى:
إقليم القاهرة الكبرى– غرب الدلتا– جنوب الصعيد– شرق الدلتا– القناة– شمال الصعيد– وسط الدلتا وأخيرا البحر الأحمر.

٣- توزيع الاستثمارات الحكومية البيئية على المحافظات والأقاليم البيئية أحيانا يتأثر بعدد السكان والخصائص الإقليمية التى تحتاج إلى تدخل لحمايتها وتنميتها.

٤- توزيع الاستثمارات الحكومية البيئية لا تعكس فى بعض الأحيان المشاكل البيئية بالمحافظات.

وأخيرا، لتحقيق قصوى من الاستثمارات الحكومية والتأثير الايجابى على البيئة بالمحافظات المختلفة يجب مراعاة أن يعكس توزيع الاستثمارات الحكومية فى الخطط المستقبلية المشاكل البيئية فى المحافظات وأولوياتها وبما يحقق حماية للوضع البيئى. وقد يكون من المفيد دراسة العائد من الاستثمارات الحكومية فى مواجهة المشاكل البيئية بالأقاليم المختلفة وبالتالى تقييم استخدام الاستثمارات مما يتيح فرصة فى المستقبل لتوجيه الاستثمارات الحكومية بحيث تحقق التأثير الايجابى على الوضع البيئى بالأقاليم المختلفة.

Abstract

Decentralization as an Approach to overcome some Environmental issues

The aim of this research is to study the environmental Management System in Egypt and find out whether the governmental investment allocated to the activities that are directly related to environmental protection in the different environmental regions is compatible with the environmental problems in these regions.

The specific objectives of this research are:

١- To study the institutional structure of env. Management in Egypt and the roles and responsibilities at the different levels.

٢- To determine the allocated governmental investment at aggregate, governorate and environmental regions levels.

٣- To determine the main environmental issues in the different governments and region and the allocated governmental investment.

٤- To determine the relationship between these env. issues and the gov. invest. in the different regions.

The research included four chapters:

١- Chapter one Dealt with the institutional frame work and the roles and responsibilities at the different levels. It is concluded that, the Egyptian Environmental Affairs Agency (EEAA), which is established in accordance with the env. Low no ٤/١٩٩٤, is practicing and applying decentralization in environmental management. EEAA, as the central institution, established eight Regional Branch offices (RBO) distributed over the ٢٦ governorates and Luxor City. These ٨ RBO's are affiliated technically and managerially to EEAA. They work together with the environmental management offices in the different governorates which are affiliated technically to EEAA and managerially to the governorates.

٢- Chapter two dealt with the total and environmental governmental investment during the period ١٩٩٧/١٩٩٨ – ٢٠٠٥/٢٠٠٦ and its distribution over the RBO's and governorates.
It is elucidated that:
- The total governmental investment and the average percapita share are fluctuated during the time period for all governorates and RBO's.
- The research identified the activities that are directly related to environmental protection and determined the governmental investment during the same time period. It is found that the total investment and the percapita share are also fluctuating for all governorates and RBO's.

٣- The third chapter dealt with the main environmental issues and the allocated gover. Investments. The env. issues included water resources, land resources , Sea and Coastal areas, air quality and solid waste. Gov. invest. allocated for these issues during the period ١٩٩٧/٩٨ – ٢٠٠٥/٢٠٠٦ is determined. Then the research presented and analyzed the gov. invest. Allocated to some activities related to these issues since the establishment of the ٨ RBO's (from ٢٠٠٢/٢٠٠٣ – ٢٠٠٥/٢٠٠٦).

٤- The fourth chapter presented the main results and recommendations:
- There is no financial decentralization in the env. Management in Egypt.
- The allocated governmental investment directly related to env. issues in the different RBOs took the following descending trend:
  Greater Cairo Region, West Delta Region, South Upper Egypt, North Delta, Canal Region, North Upper Egypt, Middle Delta Region and Red Sea Region.
- This distribution is related either to population size or the regional characteristics and aspects that affect the environment.
- This distribution, in some Cases, does not reflect the size of environmental problems.

The study concluded that in order to maximize the benefit of the gov. invest, and positively affect the environmental status, these investment should be allocated – in the future plans – so that they reflect the env. Problems and their priority in the different governments. It may be good to conduct a further study to determine the impact/benefits of the aforementioned gov. investment in each of the env. issue in the different env. regions and thus reach some recommendations for the allocation of govern. Investment.

فريق العمل

أ.د.نفيسة أبو السعود — باحث رئيسى

مدير مركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية

د.أحمد حسام الدين نجاتى — عضوا

خبير بمركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية

د.عزة يحيى: خبير بمركز التنمية الإقليمية والحضرية — عضوا

د.نعيمة رمضان: معهد التخطيط القومى — عضوا

السيدة /سامية جبر: معهد التخطيط القومى — عضوا

أ.كريمة محمد الصغير — عضوا

باحث مساعد بمركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية

م.زينب محمد نبيل — عضوا

باحث مساعد بمركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية

أ.أحمد موسى: — عضوا

مدير مركز المعلومات التخطيطية–معهد التخطيط القومى

أ.عوض محمد أحمد: — عضوا

مدير عام الإدارة العامة للبيانات – معهد التخطيط القومى

أ.أحمد عبد الباقى: اخصائى حاسب آلى – معهد التخطيط القومى — عضوا

أ.عاطف إمام إبراهيم — عضوا

اخصائى تخطيط– وزارة التخطيط

فهرس المحتويات

الموضوعات	رقم الصفحة
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار المؤسسى للإدارة البيئيـــة فى مصـــر والأدوار والمسئوليات على المستويات المختلفة.	١
الفصل الثانى: الاستثمارات الحكومية الإجمالية والبيئية.	١٣
الفصل الثالث: بعض قضايا البيئة والاستثمارات الحكومية لمواجهتها.	٣٦
الفصل الرابع : نتائج البحث	٦٦
مراجع الدراسة	٧٩

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
جدول (١) توزيع الاستثمارات الحكومية للسنوات البينية موزعة علي المحافظات خلال الفترة من ٩٧/١٩٩٨ الي ٢٠٠٥/٢٠٠٦	١٩
جدول (٢) تقديرات عدد السكان في السنوات البينية موزعة علي المحافظات خلال الفترة من ٩٧/١٩٩٨ الي ٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠
جدول (٣) متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الحكومية للسنوات البينية موزعة علي المحافظات خلال الفترة من ٩٧/١٩٩٨ الي ٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢١
جدول (٤) متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الحكومية للسنوات البينية موزعة علي الأقاليم البيئة خلال الفترة من ٩٧/١٩٩٨ الي ٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٢
جدول (٥) توزيع الاستثمارات الحكومية البيئية للسنوات البينية موزعة علي المحافظات خلال الفترة من ٩٧/١٩٩٨ الي ٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٣
جدول (٦) متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الحكومية البيئية للسنوات البينية موزعة علي المحافظات خلال الفترة من ٩٧/١٩٩٨ الي ٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٤
جدول (٧) متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الحكومية البيئية للسنوات البينية موزعة علي الأقاليم البيئة خلال الفترة من ٩٧/١٩٩٨ الي ٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٥
جدول (٨) جملة الاستثمارات الحكومية لتنمية الموارد المائية	٥٠
جدول (٩) الاستثمارات الحكومية لحماية الشواطئ	٥١
جدول (١٠) الاستثمارات الحكومية لتطهير الترع والمصارف ومقاومة الحشائش	٥٢
جدول (١١) الاستثمارات الحكومية لتطهير البحيرات	٥٣
جدول (١٢) الاستثمارات الحكومية لتنمية الثروة السمكية	٥٤
جدول (١٣) الاستثمارات الحكومية لتنمية الموارد الأرضية الزراعية والحيوانية	٥٥

جدول (١٤) الاستثمارات الحكومية للصرف الصحى	٥٦
جدول (١٥) الاستثمارات الحكومية لمشروعات الزراعة والتشجير	٥٨
جدول (١٦) الاستثمارات الحكومية لتنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة	٦٠
جدول (١٧) الاستثمارات الحكومية لمشروعات مخلفات صلبة (جمع – نقل – تصنيع)	٦١
جدول (١٨) الاستثمارات الحكومية فى مشروعات مخلفات صناعية خطرة	٦٣
جدول (١٩) الاستثمارات الحكومية فى مشروعات إنتاج معدات ومهمات ذات علاقة بالبيئة	٦٤
جدول (٢٠) الاستثمارات الحكومية لدراسات وأبحاث بيئية فى الوزارات	٦٥
جدول (٢١) ترتيب الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة من حيث الاستثمارات الحكومية المرتبطة بقضايا البيئة المختلفة، وعدد السكان خلال السنوات ٢٠٠٢/٢٠٠٣ -- ٢٠٠٥/٢٠٠٦)	٧٢

فهرس الأشكال

الشكل	الصفحة
شكل (١): خريطة الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة بالمحافظات	٤
شكل (٢): الهيكل المؤسسى للفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة	٥
شكل (٣أ): متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الحكومية فى المحافظات للسنوات البينية من ١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٦/٢٠٠٥.	٢٦
شكل (٣ب):متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الحكومية للسنوات البينية فى الأقاليم.	٣٠
شكل (٤أ): متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات البيئية فى المحافظات للسنوات البينية من ١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٦/٢٠٠٥.	٣١
شكل (٤ب):متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الحكومية للسنوات البينية فى الأقاليم.	٣٥
شكل (٥): جملة الاستثمارات الحكومية لتنمية الموارد المائية.	٥٠
شكل (٦): جملة الاستثمارات الحكومية لحماية الشواطئ.	٥١
شكل (٧):جملة الاستثمارات الحكومية لتطوير الترع والمصارف.	٥٢
شكل (٨): جملة الاستثمارات الحكومية لتطهير البحيرات.	٥٣
شكل (٩): جملة الاستثمارات الحكومية لتنمية الثروة السمكية.	٥٤
شكل (١٠): جملة الاستثمارات الحكومية لتنمية الموارد الأرضية الزراعية، والحيوانية.	٥٥
شكل (١١): جملة الاستثمارات الحكومية للصرف الصحى.	٥٧
شكل (١٢): جملة الاستثمارات الحكومية للزراعة والتشجير.	٥٩
شكل (١٣): جملة الاستثمارات الحكومية لتنمية الطاقة الجديدة والمتجددة.	٦٠
شكل (١٤): جملة الاستثمارات الحكومية للمخلفات الصلبة.	٦٢
شكل (١٥): جملة الاستثمارات الحكومية للمخلفات الصناعية الخطرة.	٦٣
شكل (١٦): جملة الاستثمارات الحكومية لإنتاج معدات ومهمات للبيئة.	٦٤
شكل (١٧): جملة الاستثمارات الحكومية للدراسات والبحوث البيئية.	٦٥
شكل (١٨): مقارنة الاستثمارات الحكومية الإجمالية والبيئية.	٧٣
شكل (١٩): مقارنة متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الحكومية الإجمالية والبيئية على مستوى المحافظات.	٧٧
شكل (٢٠): مقارنة متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الحكومية والبيئية على مستوى الأقاليم البيئية.	٧٨

مقدمة:

اللامركزية هى مفهوم واسع، وأسلوب من أساليب التنظيم والإدارة تهدف إلى إعطاء قدر من الصلاحيات لأجهزة محلية بالقدر الذى يتلائم مع مسئولياتها والأهداف التى من أجلها أنشئت. تقترن اللامركزية بنقل بعض السلطات الإدارية والفنية من السلطة المركزية إلى السلطات المحلية لتتولى إدارة الشئون المحلية بشكل كلى أو جزئى.

ومنذ صدور القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة بإنشاء جهاز لحماية وتنمية البيئة يسمى جهاز شئون البيئة، بدأ بالفعل إرساء أول قواعد الإدارة اللامركزية لشئون البيئة فى مصر حيث نصت المادة الثانية من هذا القانون على إنشاء فروع للجهاز بالمحافظات بناء على قرار من الوزير المختص بشئون البيئة. وقد تم بالفعل إنشاء وتشغيل ثمانية فروع تابعة لجهاز شئون البيئة تغطى جميع محافظات مصر وتمثل هياكل مؤسسية لإدارة شئون البيئة فى النطاق الجغرافى لكل فرع وتحت إشراف الإدارة المركزية للفروع بجهاز شئون البيئة. تمثل هذه الفروع هياكل مؤسسية لإدارة البيئة بالتنسيق مع مكاتب شئون البيئة بالمحافظات والتى تتبع إداريا المحافظات مباشرة.

يهدف هذا البحث إلى التعرف على نظام الإدارة البيئة فى مصر وهل تتوافق الاستثمارات الحكومية المعتمدة فى الأنشطة التى تؤثر على حماية البيئة بشكل مباشر فى الأقاليم المختلفة مع المشاكل والقضايا البيئية بكل فرع من فروع الجهاز. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

١- التعرف على الإطار المؤسسى للإدارة البيئية فى مصر والأدوار والمسئوليات على المستويات المختلفة.

٢- التعرف على الاستثمارات الحكومية المعتمدة على المستوى الاجمالى وتوزيعها على المحافظات وفروع الجهاز المختلفة.

٣-التعرف على القضايا البيئية ، والاستثمارات الحكومية المعتمدة لمواجهتها.

٤-تحديد مدى الارتباط بين هذه القضايا والاستثمارات الحكومية فى الأقاليم المختلفة.

وقد اعتمدت منهجية البحث على:

١- دراسة نظرية للتقارير والدراسات الحديثة عن الوضع البيئى فى مصر.

٢- مراجعة للخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٧/١٩٩٨/٢٠٠١/٢٠٠٢، ٢٠٠٢/٢٠٠٣- ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

٣- مراجعة الدراسات الحديثة الخاصة بالاستثمارات الحكومية فى القطاعات المختلفة خلال الفترة من ١٩٩٧/١٩٩٨- ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

وقد تم تحليل الاستثمارات على النحو التالى:

١- الاستثمارات الحكومية الإجمالية المعتمدة للسنوات البيئية فى خطتى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٧/١٩٩٨- ٢٠٠١/٢٠٠٢، ٢٠٠٢/٢٠٠٣- ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ومتوسط نصيب الفرد منها، وتوزيعها على المحافظات والأقاليم البيئية الثانية.

٢- الاستثمارات الحكومية للأنشطة التى لها تأثير مباشر على حماية البيئة ومتوسط نصيب الفرد منها خلال نفس السنوات السابقة وتوزيعها على المحافظات والأقاليم البيئية.

وقد تم اختيار هذه الفترة من ١٩٩٧/١٩٩٨- ٢٠٠٥/٢٠٠٦ للأسباب الآتية:

- تضمنت خطة ٩٧/١٩٩٨ - ٢٠٠١/٢٠٠٢ استثمارات لمشروعات تم تصنيفها فى قوائم تحت عنوان "استثمارات متعلقة بحماية البيئة بدءا من هذا التاريخ.
- تواكب بداية هذه الفترة مع إنشاء وزارة الدولة لشئون البيئة لأول مرة فى مصر مما يعكس الاهتمام بقضايا البيئة وتأكيد هذا الاهتمام على المستويات المختلفة.
- تواكب فترة الخطة الخمسية ٩٧/١٩٩٨- ٢٠٠١/٢٠٠٢ مع بداية إنشاء وتجهيز بعض الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة وبالتالى الاستعداد الفعلى لتطبيق لامركزية الإدارة البيئية.

٣- الاستثمارات الحكومية المعتمدة لبعض القضايا ذات التأثير المباشر على حماية البيئة خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣- ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وقد تم اختيار هذه الفترة لأنه حتى نهاية عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ كان الكثير من الفروع الإقليمية فى مرحلة إعداد واستكمال، وقد تم استكمال وتجهيز جميع الفروع عام

٢٠٠٣/٢٠٠٢. كما تم حساب متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات بالنسبة للقضايا التى تتأثر بعدد السكان.

وقد اشتمل هذا البحث على أربعة فصول.

الفصل الأول: تناول الإطار المؤسسى للإدارة البيئية فى مصر والأدوار والمسؤوليات على المستويات المختلفة.

الفصل الثانى: خاص بالاستثمارات الحكومية الإجمالية والبيئية خلال الفترة من ١٩٩٨/٩٧- ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

الفصل الثالث: بعض قضايا البيئة والاستثمارات الحكومية لمواجهتها خلال الفترة من ٢٠٠٣/٢٠٠٢- ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

الفصل الرابع: نتائج البحث.

الفصل الأول

الإطار المؤسسى للإدارة البيئية فى مصر
والأدوار والمسئوليات على المستويات المختلفة

الفصل الأول

الإطار المؤسسى للإدارة البيئية فى مصر والأدوار والمسئوليات على المستويات المختلفة.

صدر برئاسة الجمهورية القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة فى ٢٧ يناير ١٩٩٤م ونشر بالجريدة الرسمية فى ٣ فبراير ١٩٩٤م وبدأ العمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره.

وفى ١٨ فبراير ١٩٩٥م صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨لسنة ١٩٩٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لذات القانون ونشر بالوقائع المصرية فى ٢٨ فبراير ١٩٩٥م وبدأ العمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره.

والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن حماية البيئة هو أول تشريع مصرى يصدر تحت عنوان حماية البيئة، ويضع تنظيما قانونيا كاملا لتلك الحماية.

وضع هذا القانون تنظيما كاملا للإدارة البيئية فى مصر. وفى هذا الشأن، فقد نصت المادة الثانية من القانون على "ينشأ برئاسة مجلس الوزراء جهاز لحماية وتنمية البيئة يسمى جهاز شئون البيئة وتكون له الشخصية الاعتبارية العامة ويتبع الوزير المختص بشئون البيئة وتكون له موازنة مستقلة. يقوم جهاز شئون البيئة برسم السياسة العامة وإعداد الخطط اللازمة للحفاظ على البيئة وتنميتها ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات الإدارية المختصة، وله أن يضطلع بتنفيذ بعض المشروعات التجريبية، بالإضافة إلى العديد من الاختصاصات الأخرى مثل إعداد مشروعات القوانين، ودراسات عن الوضع البيئى وصياغة الخطة القومية لحماية البيئة، ووضع المعايير والاشتراطات الواجب إتباعها والمتابعة الميدانية لتنفيذها واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين، ووضع أسس وإجراءات تقويم التأثير البيئى للمشروعات، وإعداد خطط الطوارئ البيئية وخطط التدريب البيئى وبرامج التثقيف البيئى، وإدارة المحميات الطبيعية والإشراف عليها والمشاركة فى إعداد خطط تأمين البلاد ضد تسرب المواد والنفايات الخطرة والملوثة للبيئة والخطة القومية المتكاملة لإدارة المناطق الساحلية وغيرها من المهام.

نصت المادة الثانية أيضا على إنشاء فروع للجهاز بالمحافظات بقرار من الوزير المختص لشئون البيئة، وتكون الأولوية للمناطق الصناعية.

يتضح من ذلك، أن الجهاز منذ إنشائه ، ووفقا لقانون ٤ لسنة ١٩٩٤ يعمل على تطبيق استراتيجية لامركزية لإدارة البيئة فى مصر ، وقد صدر بالفعل القرار الوزارى رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٥ بإنشاء ثمانية فروع للجهاز هى:

١- فرع القاهرة الكبرى ومقره القاهرة ويشمل محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والفيوم.

٢- فرع غرب الدلتا ومقره الإسكندرية ويشمل محافظات الإسكندرية والبحيرة ومطروح.

٣- فرع شرق الدلتا ومقره المنصورة ويشمل محافظات الدقهلية والشرقية ودمياط وبورسعيد.

٤- فرع وسط الدلتا ومقره طنطا ويشمل محافظات الغربية والمنوفية وكفر الشيخ.

٥- فرع القناة وسيناء ومقره السويس ويشمل محافظات السويس والإسماعيلية وشمال سيناء وجنوب سيناء.

٦- فرع شمال الصعيد ومقره أسيوط ويشمل محافظات أسيوط وبنى سويف والمنيا والوادى الجديد.

٧- فرع جنوب الصعيد ومقره أسوان ويشمل محافظات قنا وأسوان وسوهاج ومدينة الأقصر.

٨- فرع البحر الأحمر ومقره الغردقة ويشمل محافظة البحر الأحمر فقط.

يوضح شكل (١) خريطة هذه الفروع بالمحافظات.

وقد تم إنشاء وتجهيز الفروع الإقليمية بالقاهرة والإسكندرية والمنصورة وطنطا والسويس خلال الفترة من ١٩٩٦- ٢٠٠٠، ثم تم استكمال الفروع الثلاثة الأخرى وتجهيزها فى ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

تتبع هذه الفروع إدارة مركزية لشئون الفروع تابعة لرئيس جهاز شئون البيئة ، ويضم كل فرع أربعة إدارات للإعلام والتوعية البيئية، نوعية البيئة، التنمية البيئية، والشئون المالية(شكل ٢)

تمثل الفروع الإقليمية جهاز شئون البيئة بالأقاليم المختلفة وتتطابق مهامها مع ما جاء بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة ومن ثم فهى تضطلع بمهام رقابية وتنسيقية وتنفيذية ومتابعة تنفيذ القانون، وقد صدر القرار الوزارى رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٠ بشأن تحديد اختصاصات هذه الفروع الإقليمية ثم صدر قرار رئيس جهاز شئون البيئة رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ بشأن سياسات ودليل عمل الفروع.

شكل (١) خريطة الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة بالمحافظات

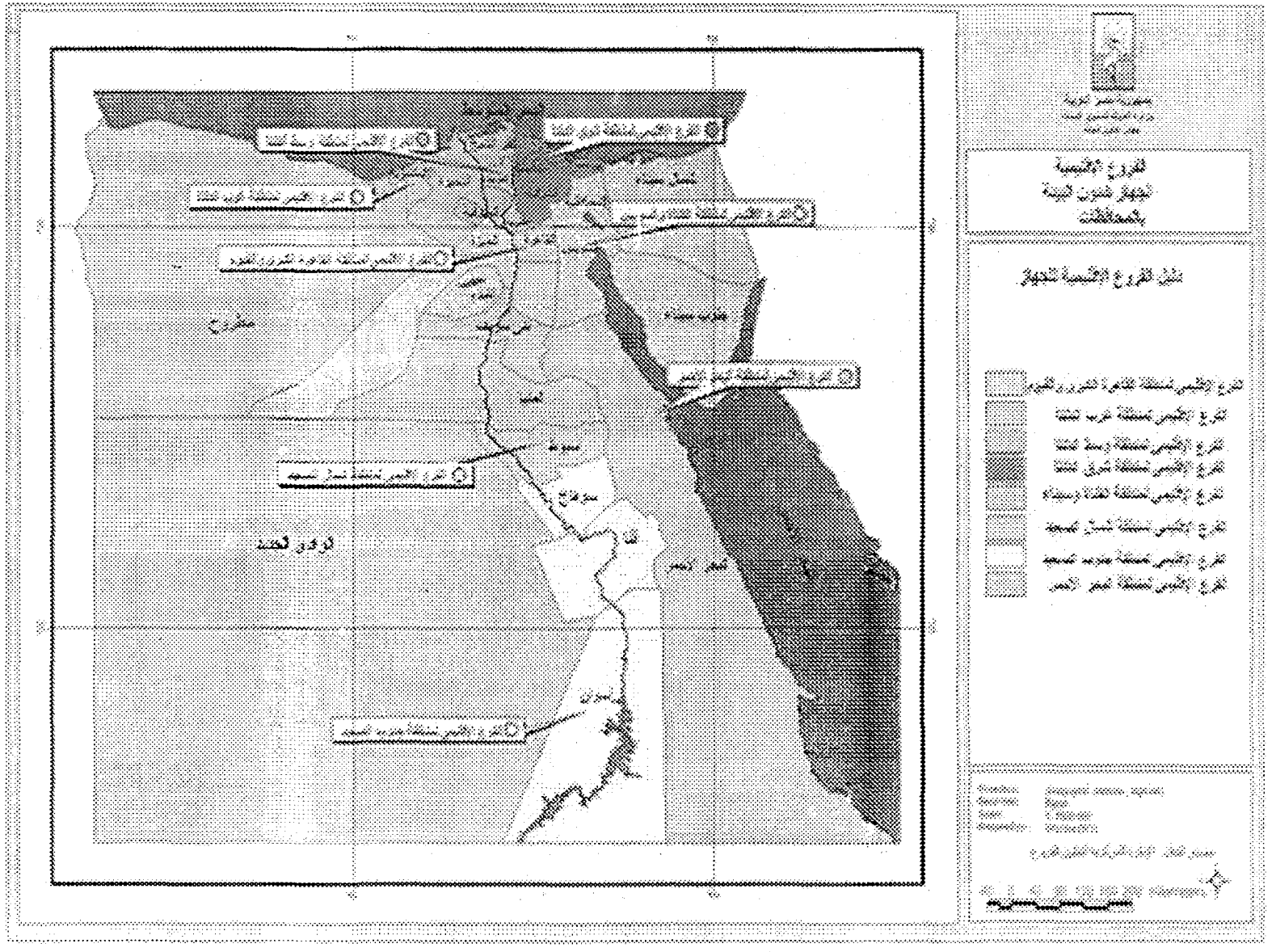

شكل (٢)
الهيكل المؤسسى للفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة

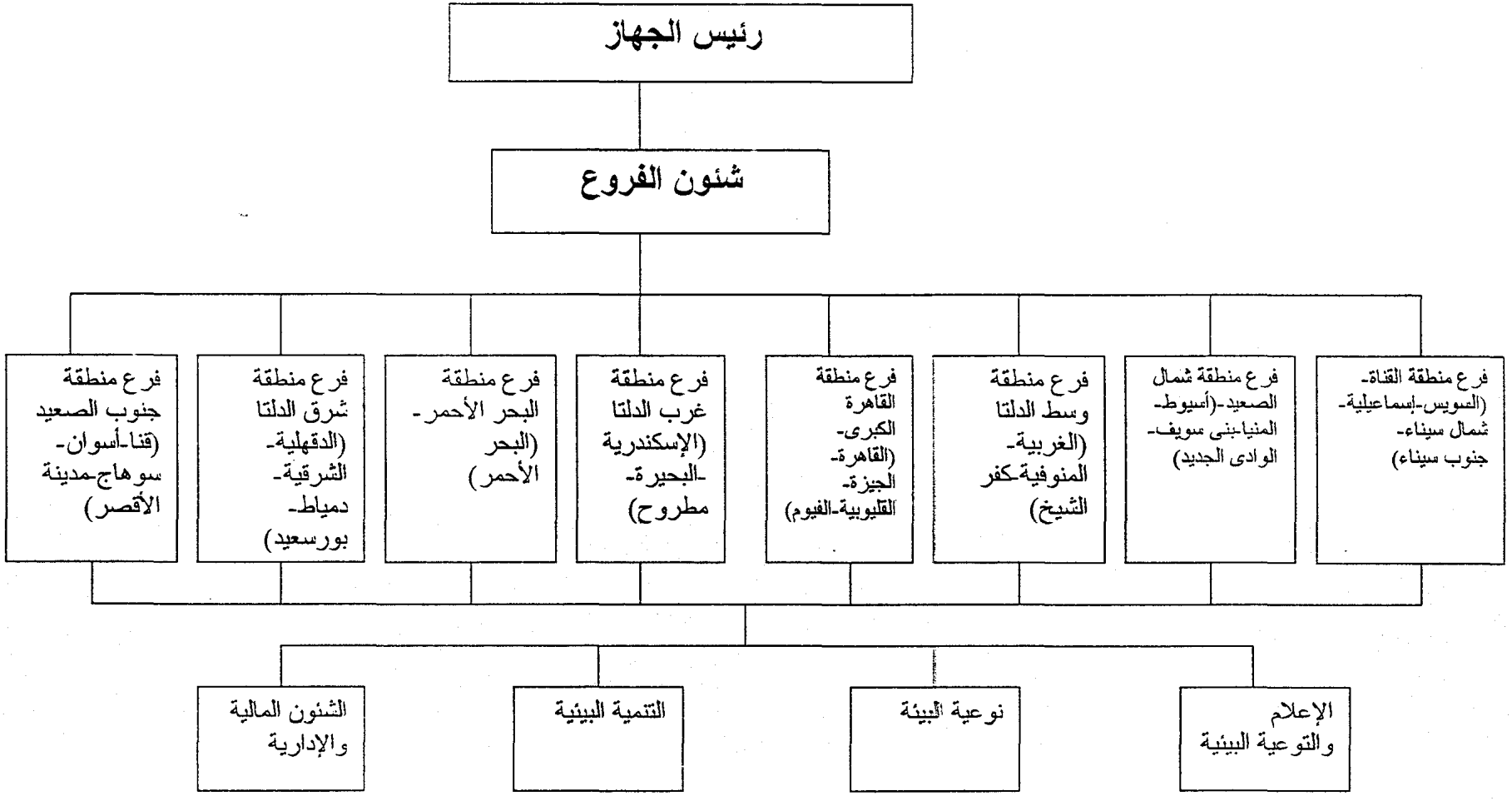

وفقا لهذه القرارات، تقوم الفروع الإقليمية للجهاز، كل فى نطاق اختصاصه الجغرافى وتحت الإشراف العام للإدارة المركزية لشئون الفروع، وبالتنسيق مع الإدارات المركزية بالجهاز بالعمل على ما يلى.

١- تنفيذ قرارات الوزير المختص بشئون البيئة ورئيس الجهاز أو من ينوب عنه بشأن حماية البيئة وتحقيق سياسة وزارة الدولة لشئون البيئة وجهاز شئون البيئة، ودور الجهاز وأغراضه بالمحافظات طبقا لدليل العمل المنظم لأنشطة الفروع وإدارتها.

٢- متابعة تنفيذ أحكام القانون ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة ولائحته التنفيذية، وذلك بالتعاون مع الأجهزة المحلية والمعنية فى المحافظات ومجالس المدن والأحياء ومختلف الجهات المعنية الممثلة للقطاعين العام والخاص والمجتمع المدنى.

٣- توثيق روابط التنسيق والتعاون بين جهاز شئون البيئة والمحافظات والهيئات المركزية والوزارات من أجل تحقيق سياسة وأغراض وزارة الدولة لشئون البيئة وجهاز شئون البيئة فى شأن حماية البيئة، وخاصة فى مجالات متابعة تنفيذ التشريعات البيئية الأخرى.

٤- تعزيز مبادئ المشاركة والتمكين لكافة الأطراف الفاعلة فى المجتمع كشركاء فى الحفاظ على البيئة وإداراتها، وكذلك من خلال حملات التوعية وبرامج نقل المعرفة، ونشر المعلومات والأنشطة المشتركة وآليات التنسيق بين الأجهزة التنفيذية والقطاعين الخاص والأهلى على المستوى الإقليمى ووسائل الإعلام والجامعات الإقليمية ومراكز البحوث عملا بمبادئ التنمية القائمة على المشاركة والشفافية.

٥- التعاون والتنسيق مع إدارات المحميات الطبيعية الواقعة فى الإطار الجغرافى لكل فرع فيما تفرضه ضرورة لعمل المشترك من أجل حماية البيئة والحفاظ على الموارد وصون الطبيعة ومتابعة تنفيذ القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣، وذلك وفقا لاختصاصات كل من الفروع الإقليمية والمحميات الطبيعية ودليل عمل الفروع الصادرة عن السيد الرئيس التنفيذى للجهاز.

٦- القيام بما يتم تفويضه إليها من قبل رئيس جهاز شئون البيئة أو من ينوب عنه من مهام تتعلق بأولويات العمل البيئى حسبما تقضى الضرورة المتغيرة لتلك الأولويات كما يحددها رئيس الجهاز بالتنسيق مع الفروع الإقليمية.

٧- تدعيم أنظمة إدارة التنمية المتواصلة بإدماج البعد البيئى للبرامج والمبادرات والأنشطة على المستوى الإقليمى، وتعميمه خاصة فى الخطط الخمسية للمحافظات.

٨- مراعاة البعد الاقتصادى لحماية البيئة وتطبيقات التكنولوجيا النظيفة.

ويعتبر هذا الهيكل المؤسسى (جهاز شئون البيئة وفروعه الإقليمية بالمحافظات) إدارة لامركزية لشئون البيئة فى مصر حيث يقوم الجهاز بتنفيذ المهام المنوطة به على المستوى المركزى مع إعطاء قدر كبير من الصلاحيات واتخاذ القرار للفروع الإقليمية بالمحافظات.

ويعمل بالتوازى مع هذه الفروع مكاتب لشئون البيئة بالمحافظات تتبع المحافظة مباشرة. وتقوم الفروع الإقليمية مع مكاتب شئون البيئة بالمحافظات، بتحديد قائمة بأولويات القضايا وبؤر التلوث والمهام والأنشطة ذات التأثيرات البيئية السلبية.

ولدعم وتطوير لا مركزية الإدارة البيئية فى مصر، فإن الجهاز يعمل على محورين:

المحور الأول: دعم وتطوير الفروع الإقليمية.

المحور الثانى: دعم وتطوير وتفعيل العمل بمكاتب شئون البيئة التابعة للمحافظات.

أولا: بشأن دعم وتطوير الفروع الإقليمية للجهاز ، فقد صدر قرار وزارى رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تعديل المسمى والنطاق الجغرافى للفروع وإنشاء فرع تاسع ببنى سويف ليصبح الهيكل الجغرافى على النحو التالى:

١- فرع الجهاز لمنطقة القاهرة الكبرى ومقره القاهرة الكبرى ويشمل اختصاصه محافظات القاهرة – الجيزة – القليوبية.

٢- فرع الجهاز لمنطقة غرب الدلتا ومطروح ومقره مدينة الإسكندرية ويشمل اختصاصه محافظات الإسكندرية – البحيرة – مطروح.

٣- فرع الجهاز لمنطقة وسط الدلتا ومقره مدينة طنطا ويشمل اختصاصه محافظات الغربية – المنوفية – كفر الشيخ.

٤- فرع الجهاز لمنطقة شرق الدلتا ومقره مدينة المنصورة ويشمل اختصاصه محافظات الدقهلية – دمياط – الشرقية.

٥- فرع الجهاز لمنطقة القناة وسيناء ومقره مدينة السويس ويشمل اختصاصه محافظات السويس – الإسماعيلية – بورسعيد – شمال سيناء – جنوب سيناء.

٦- فرع الجهاز لمحافظة البحر الأحمر ومقره مدينة الغردقة ويشمل اختصاصه محافظة البحر الأحمر.